منظمة سانس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

توازن على حافة الحرب
قوى تتصارع والسعودية ترسم خطوط الاستقرار والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

قراءة في
حسابات حرب إيران والولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل
القوة والرسائل السياسية

إعداد الدكتور/ عبدالعزيز صالح جابر
باحث في الاعلام السياسي

مقدمة

تعكس تطورات الحرب بين الولايات المتحدة واسرائيل وإيران نمطاً متكرراً في إدارة الصراعات الدولية، حيث تتحول الهدن المؤقتة من أدوات لاحتواء التوتر إلى محطات اختبار تنتهي غالباً بالفشل، لتفتح المجال أمام مراحل أكثر تصعيداً، فقد أظهرت الهدنة التي سبقت محادثات إسلام آباد أنها لم تكن سوى تهدئة هشة، سرعان ما انهارت تحت وطأة الخلافات الجوهرية حول البرنامج النووي الإيراني، ومضيق هرمز وأمن الطاقة ، والاذرع الإيرانية ودعمها ، وأمن دول الجوار ، ما أعاد الأزمة إلى نقطة الصفر، ولكن بأدوات أكثر حدة.

وفي هذا الإطار، مثّل فشل المسار التفاوضي نقطة تحول استراتيجية دفعت واشنطن إلى الانتقال من منطق التهدئة الدبلوماسية إلى سياسة الإكراه البحري، عبر فرض قيود على حركة السفن المرتبطة بالموانئ الإيرانية، خصوصاً في محيط مضيق هرمز، هذا التحول لا يعكس فقط رغبة في زيادة الضغط، بل يؤشر إلى إعادة تعريف أدوات الصراع، بحيث يصبح المجال البحري ساحة رئيسية لفرض موازين القوة.

غير أن هذا التصعيد، رغم بقائه دون مستوى الحرب الشاملة، يضع الطرفين عملياً على حافة مواجهة مفتوحة، إذ إن الجمع بين فشل الهدنة، وتعثر التفاوض، وتصاعد الضغوط العسكرية غير المباشرة، يخلق بيئة عالية القابلية للانزلاق نحو صدام مباشر، سواء بشكل مقصود أو نتيجة حسابات خاطئة.

وعليه، فإن الحصار البحري لا يمكن قراءته كإجراء تكتيكي معزول، بل كحلقة ضمن مسار تصاعدي قد يقود تدريجياً إلى إعادة تشكيل الصراع في صورة مواجهة عسكرية أوسع، ما لم تُستأنف مسارات التهدئة ضمن إطار أكثر توازناً وواقعية ، وفي لحظة إقليمية شديدة الحساسية، برز إعلان دونالد ترامب فجر الأربعاء ٨ إبريل ٢٠٢٦م عن وقف إطلاق النار مع إيران لمدة أسبوعين للحرب المتواصلة التي شنتها كل من أمريكا وإسرائيل على إيران لمدة ٦ أسابيع ، لكن هذا الإعلان كان مشروطًا بإعادة فتح الملاحة في مضيق هرمز، بوصفه خطوة تحمل في طياتها أكثر من مجرد تهدئة عسكرية عابرة.

يعكس إعلان وقف إطلاق النار المشروط بين الولايات المتحدة وإيران، في سياق صراع متعدد الأطراف يشمل إسرائيل، تحولًا من ديناميكيات المواجهة المباشرة إلى إدارة التوتر الاستراتيجي ، فالهدنة قصيرة الأمد المرتبطة بأمن الملاحة في مضيق هرمز تمثل إعادة تعريف للأولويات بحيث تتقدم الاعتبارات الاقتصادية (أمن الطاقة) على الحسم العسكري ، من هنا فهذا الإعلان يعكس توازنًا دقيقًا بين الرغبة في تجنب الانفجار الشامل، والحاجة إلى فرض معادلة ردع واضحة في واحدة من أهم مناطق العالم حيويةً واستراتيجية.

الهدنة، بطبيعتها المؤقتة، لا تشير إلى تحول جذري في مسار العلاقة بين واشنطن وطهران، بل تكشف عن إدارة محسوبة للأزمة، فاختيار مدة زمنية محددة، لا تتجاوز أسبوعين، يوحي بأن القرار أقرب إلى

اختبار للنوايا منه إلى تسوية نهائية، وهي رسالة مزدوجة، فهي من جهة فتح نافذة للتهدئة، ومن جهة أخرى إبقاء أدوات الضغط قائمة وقابلة للتفعيل في أي لحظة.

الشرط المرتبط بإعادة فتح الملاحة في مضيق هرمز ليس تفصيلاً تقنيًا، بل هو جوهر المعادلة، فهذا الممر البحري يمثل شريانًا حيويًا للاقتصاد العالمي، وأي تهديد له ينعكس فورًا على أسواق الطاقة واستقرارها، وهو ما أكده السيد فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، في تصريحات صحفية قبل وقف إطلاق النار بساعات أكد فيها أن أزمة النفط والغاز الحالية نتيجة حصار مضيق هرمز بأنها "أخطر من أزمات أعوام ١٩٧٣ و١٩٧٩ و٢٠٢٢ مجتمعة ، وأن العالم لم يشهد من قبل انقطاعاً في إمدادات الطاقة بهذه الضخامة ، لذا فربط وقف إطلاق النار بأمن الملاحة يضع الأولوية الاقتصادية في صلب القرار السياسي، ويؤكد أن حماية تدفق النفط لا تقل أهمية عن الاعتبارات العسكرية والأمنية والسياسية، وفي المقابل يعكس هذا الإعلان إدراكًا متبادلًا — وإن لم يُعلن صراحة — بأن كلفة المواجهة المباشرة باتت مرتفعة إلى حد يصعب تحمله، فالتصعيد المفتوح لن يقتصر أثره على طرفي النزاع، بل سيمتد ليطال الإقليم بأسره، وربما النظام الاقتصادي العالمي الذي بدأ يئن من وطأته على مدى الأسابيع الماضية من الحرب ، لذلك تبدو هذه الهدنة وكأنها استراحة تكتيكية أكثر منها بداية لمسار سلام مستدام.

إقليميًا قد ينعكس هذا التطور على عدة ملفات ساخنة، منها اليمن ، حيث يمكن أن تسهم التهدئة — ولو مؤقتًا — في خفض حدة التوتر وإتاحة مساحة محدودة للتحركات السياسية، غير أن هذه الانعكاسات تظل رهينة بمدى التزام الأطراف بشروط التهدئة، وقدرتها على ضبط إيقاع الصراع غير المباشر ، ومع ذلك، يبقى السؤال الأهم: هل نحن أمام بداية تحول تدريجي، أم مجرد هدنة ظرفية سرعان ما تتلاشى؟.

الإجابة، على الأرجح، تميل إلى الاحتمال الثاني، فغياب إطار اتفاق شامل، واستمرار عوامل التوتر البنيوية، يعني أن هذه الخطوة لا تتجاوز كونها إدارة مؤقتة للصراع، لا حلًا له.

في المحصلة، يعكس إعلان وقف إطلاق النار معادلة واضحة: أمن الملاحة مقابل خفض التصعيد، وهي معادلة قد تنجح في شراء الوقت، لكنها لا تضمن بالضرورة تغيير قواعد اللعبة على المدى الطويل، وبينما يلتقط الجميع أنفاسهم في ظل هذه الهدنة القصيرة، يظل المشهد مفتوحًا على احتمالات متعددة، تتراوح بين التهدئة الممتدة والعودة السريعة إلى مربع التصعيد.

فهذا التطور، وإن بدأ في ظاهره خطوة نحو الاستقرار، إلا أنه يحمل في عمقه دلالات أكثر تعقيدًا تتجاوز فكرة ‘‘وقف إطلاق النار’’ إلى إعادة تعريف طبيعة الصراع وأدواته.

لا يمكن النظر إلى وقف النار بين واشنطن وطهران باعتباره اتفاقًا تقليديًا مكتمل الأركان، بل هو أقرب إلى تفاهم ضمني غير معلن يهدف إلى احتواء التصعيد ،لان الطرفان يدركان أن الانزلاق إلى مواجهة

مباشرة سيحمل كلفة باهظة، ليس فقط عليهما، بل على الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة ، فالتهدئة تعكس انتقالًا من سياسة حافة الهاوية إلى إدارة التوتر، حيث يتم ضبط الإيقاع العسكري والسياسي دون الوصول إلى مرحلة الحسم ،فما يحدث فعليًا هو إعادة رسم غير معلنة لقواعد الاشتباك، خصوصًا في الساحات التي يتداخل فيها النفوذ، مثل الخليج العربي والبحر العربي والبحر الأحمر، بل يمكن القول على مستوى الشرق الأوسط .

تكمن أهمية هذه التهدئة وحتى وإن كانت هشة في تأثيرها المباشر على أحد أهم شرايين الاقتصاد العالمي وهي الطاقة ، وتمثل رسالة طمأنة نسبية للأسواق، ويخفف من المخاوف المرتبطة بأزمات الطاقة العالمية ، فالتصعيد بين الولايات المتحدة وإيران أوقف الملاحة في مضيق هرمز، وهو ما أدى إلى اضطراب إمدادات النفط والغاز وسلاسل الامداد وارتفاع الأسعار ، حيث تمثل التهدئة تحولًا تكتيكيًا يفتح نافذة محدودة أمام إعادة تنشيط المسارات الدبلوماسية، وعلى رأسها المسار المرتبط بالبرنامج النووي الإيراني، الذي كان محورًا لاتفاقات سابقة مثل الاتفاق النووي الإيراني ٢٠١٥، غير أن هذه العودة المحتملة للدبلوماسية لا تعكس بالضرورة إرادة سياسية ناضجة للتسوية الشاملة، بقدر ما تعبّر عن إدارة مرحلية للأزمة تهدف إلى احتواء التصعيد وإعادة ضبط إيقاعه ضمن حدود يمكن السيطرة عليها.

ولا تقف انعكاسات هذه التهدئة عند الإطار الثنائي، بل تمتد إلى مجمل البيئة الإقليمية، حيث يُتوقع أن تؤدي إلى إعادة تخفيف حدة الصراعات المرتبطة بشبكات النفوذ، ففي اليمن، قد تترجم التهدئة إلى تقليص مستويات التصعيد العسكري وخلق هامش سياسي أوسع لدفع مسارات التسوية ، وهذا يعتمد على المليشيا الحوثية الانقلابية المدعومة ايرانياً ، ومدى استيعابها للمتغيرات على الساحة الوطنية والاقليمية والدولية ومدى جنوحها للسلام وانهاء انقلابها على الحكومة الشرعية وكذا بقدرة الأطراف المحلية والإقليمية على استثمار هذه اللحظة المؤقتة.

أما في منطقة الخليج، فإن الأثر الأبرز يتمثل في وقف الاعتداءات الإيرانية على دولها وتعزيز الاستقرار الأمني، خصوصًا في ما يتعلق بأمن الممرات البحرية الحيوية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، فإعادة فتح قنوات الملاحة دون تهديد مباشر تعكس تحولًا في أولويات الصراع، حيث يصبح ضمان استمرارية تدفق الطاقة عنصرًا حاكمًا للسلوك السياسي والعسكري.

رغم المؤشرات الإيجابية، يبقى وقف النار هشًا وقابلًا للانهيار في أي لحظة ، لكن بوجه عام، تعكس هذه التهدئة انتقالًا مدروسًا من منطق التصعيد إلى منطق إدارة التوازن، ، وعن إدراك مشترك بأن كلفة الحرب تفوق مكاسبها، حيث تسعى الأطراف إلى الحفاظ على مواقعها ونفوذها دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، ما يجعل الدبلوماسية أداة مكمّلة للصراع وليست بديلًا نهائيًا عنه.

حكمة القرار وصلابة الدور السعودي في تشكيل التوازنات الإقليمية

تشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة مفصلية من التحولات الجيوسياسية العميقة، تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى مع طموحات القوى الإقليمية، وتتصاعد فيها الصراعات على النفوذ والموارد والممرات الاستراتيجية، وفي ظل هذه البيئة المعقدة، تتأكد أهمية وجود مركز قيادة إقليمي قادر على إدارة التوازنات، وصياغة رؤية استراتيجية تحمي مصالح الدول العربية وتمنع انزلاق المنطقة إلى فوضى شاملة،وفي هذا السياق، تبرز المملكة العربية السعودية بوصفها القوة العربية الاقليمية الأكثر قدرة على قيادة النظام الإقليمي العربي نحو الاستقرار والتوازن، مستندة إلى ثقلها السياسي والاقتصادي، وموقعها الجغرافي، ودورها التاريخي في حفظ الأمن العربي والإسلامي.

إن القراءة الموضوعية لمجمل التطورات الإقليمية تشير إلى أن المنطقة تواجه مشروع إعادة تشكيل جيوسياسي واسع النطاق، تتداخل فيه حسابات القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا وأوروبا، مع طموحات قوى إقليمية تسعى إلى توسيع نفوذها السياسي والعسكري وفي المقدمة النظام الإيراني من جهة والكيان الاسرائيلي المحتل ، وهو ما يفرض على الدول العربية إعادة بناء منظومة العمل العربي المشترك على أسس أكثر واقعية وصلابة.

لقد أثبتت المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير أنها تمتلك رؤية استراتيجية بعيدة المدى لإدارة التوازنات الإقليمية، تقوم على مرتكزات أساسية ، في مقدمتها تعزيز الأمن الجماعي لدول الخليج العربي، إضافة إلى حماية استقرار الدول العربية ومنع انهيارها، و بناء شبكة علاقات متوازنة مع القوى الدولية الكبرى بما يضمن مصالح المنطقة واستقرارها ، حيث تشكل أحد أبرز مرتكزات التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث نجحت في ترسيخ نموذج قيادي قائم على إدارة التعقيدات الجيوسياسية دون الانزلاق إلى مسارات الصراع المفتوح بين القوى الكبرى، وفي ظل بيئة إقليمية تتسم بتشابك المصالح وتداخل الأجندات، برزت الرياض كفاعل استراتيجي قادر على توظيف أدوات القوة الشاملة—الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية— بما يضمن حماية مصالحها الوطنية وتعزيز استقرار الإقليم.

تتجلى أهمية هذا الدور في سياق التوترات المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، حيث تبنّت المملكة العربية السعودية مقاربة متوازنة قائمة على احتواء التصعيد وتفادي الانخراط المباشر في النزاعات، مع الحفاظ على جاهزية عالية لحماية أمنها القومي، وقد أتاح هذا النهج أن تؤدي المملكة دورًا مركزيًا في ضبط إيقاع التفاعلات الإقليمية، بما يحول دون اتساع نطاق الأزمات وانعكاساتها على أمن الطاقة والممرات البحرية الحيوية.

تعتمد السياسة السعودية في هذا الإطار على منظومة متكاملة من الأدوات، في مقدمتها الدبلوماسية النشطة التي توظف القنوات السياسية والاقتصادية لبناء جسور الثقة واحتواء الأزمات، إلى جانب تعزيز

شبكة التحالفات الاستراتيجية مع القوى الإقليمية والدولية بما يخدم الاستقرار المشترك، كما يشكل الاستقرار الداخلي المدعوم بإصلاحات اقتصادية وهيكلية رافعة أساسية تعزز من قدرة المملكة على إدارة ملفاتها الخارجية بكفاءة واستدامة.

وعلى صعيد التوتر والحرب الإيرانية– الأمريكية، استطاعت المملكة أن تحافظ على موقع متوازن يجمع بين الردع السياسي والحذر الاستراتيجي، بما يحمي مصالحها الحيوية دون الانجرار إلى مواجهة مباشرة، ويعزز في الوقت ذاته من حضورها كوسيط موثوق قادر على الإسهام في احتواء التصعيد.

لقد أفضت هذه المقاربة إلى جملة من النتائج الإيجابية، أبرزها الحد من تمدد النزاعات إلى دوائر النفوذ الحيوية للمملكة، وتعزيز مكانتها كفاعل موثوق في إدارة وتسوية الأزمات، فضلًا عن توفير بيئة مستقرة تدعم تدفقات الاستثمار ونمو الاقتصاد الإقليمي.

وفي المحصلة، تعكس التجربة السعودية في إدارة التوازنات الإقليمية نموذجًا متقدمًا للقيادة الاستراتيجية القائمة على البراغماتية والانضباط في استخدام القوة، بما يؤكد أن استدامة الاستقرار في الشرق الأوسط تظل رهينة بقدرة الفاعلين الرئيسيين على تبني سياسات متوازنة تجمع بين الحزم والاحتواء ، ومن شأن استمرار هذا النهج أن يعزز فرص بناء منظومة إقليمية أكثر استقرارًا، ويكرّس دور المملكة كركيزة أساسية في صياغة مستقبل المنطقة.

جاءت هذه الحرب كامتداداً طبيعياً لتراكم أزمات إقليمية متشابكة منذ حرب والعدوان على غزة ٢٠٢٣، حيث أخذت التوازنات التقليدية التي حكمت الإقليم بالتآكل التدريجي، لتفسح المجال أمام مشهد أكثر سيولة وتعقيداً، وفي قلب هذا التحول، برزت مواجهة غير مباشرة ومتعددة المستويات بين إيران من جهة، وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، في سياق صراع مفتوح على النفوذ، وإعادة رسم قواعد الاشتباك في المنطقة ، وهي تعكس هذه الحرب نمطاً جديداً من الصراع، لا يقوم على المواجهة الشاملة المباشرة بقدر ما يعتمد على إدارة التصعيد المحسوب، وتبادل الرسائل السياسية والعسكرية عبر ساحات متعددة، فقد سعت إسرائيل، من خلال عملياتها العسكرية المكثفة، إلى تقويض البنية الإقليمية التي بنتها إيران على مدى سنوات، والتي اعتمدت على شبكة من الفاعلين غير الحكوميين في لبنان والعراق واليمن وسوريا وغزة، بهدف تقليص قدرة طهران على التأثير وفرض معادلات ردع جديدة.

في المقابل، تعاملت إيران مع هذا التصعيد والحرب وفق قواعد العبث بمنهجية العبث واستفزاز دول الجوار ، مع محاولة تجنب الانزلاق إلى حرب شاملة مع الولايات المتحدة، مع الاستمرار في استخدام أدواتها غير المباشرة للحفاظ على نفوذها الإقليمي، وقد سعت من خلال ذلك إلى إيصال رسائل متعددة، مفادها أن استهدافها لن يمر دون تكلفة، وأن قدرتها على التأثير لا تزال قائمة رغم الضغوط العسكرية.

أما الولايات المتحدة، فقد تبنت مقاربة مزدوجة تقوم على المشاركة الفعلية وتكثيف الضغط العسكري الفعلي المكثف والدقيق مع عصا التهديد والوعيد ، مع دعم كامل لإسرائيل عسكرياً وسياسياً، مع الحرص في الوقت ذاته على محاولة منع تحوله إلى مواجهة إقليمية واسعة ، هذا التوازن بين الردع والاحتواء يعكس إدراكاً أمريكياً لحساسية المرحلة، ورغبة في إدارة الصراع دون الانخراط في حرب مفتوحة.

وفي خضم هذا المشهد المعقد، تبرز المملكة العربية السعودية بوصفها فاعلاً إقليمياً رئيسياً يسعى إلى ترسيخ الاستقرار ومنع الانزلاق نحو الفوضى الشاملة، فقد تبنت سياسة قائمة على ضبط التوازنات، وتعزيز القنوات الدبلوماسية، والانخراط في ترتيبات إقليمية تهدف إلى خفض التصعيد، مع الحفاظ على جاهزية استراتيجية لحماية مصالحها وأمنها القومي، والعمل على إعادة صياغة بيئة إقليمية قائمة على الشراكة والتنمية، بدلاً من منطق الصراع الصفري.

إن قراءة حسابات هذه الحرب تكشف أنها ليست مجرد مواجهة عسكرية، بل هي صراع على شكل النظام الإقليمي القادم ، بين نموذج يقوم على النفوذ غير المباشر والصراعات بالوكالة، ونموذج آخر يسعى إلى بناء توازنات أكثر استقراراً تستند إلى الدولة الوطنية، والتكامل الاقتصادي، وأمن الطاقة، وفي هذا السياق، تتجاوز أهمية الصراع حدوده العسكرية، ليصبح اختباراً لإرادة الفاعلين الإقليميين والدوليين في الانتقال من إدارة الأزمات إلى صناعة الاستقرار.

وعليه، فإن الشرق الأوسط يقف اليوم على حافة إعادة تشكّل تاريخية، حيث تتقاطع حسابات القوة مع ضرورات الاستقرار، وتبرز فرص لإعادة بناء نظام إقليمي جديد، تكون فيه المملكة العربية السعودية في موقع القيادة، وتغدو فيه مشاريع التنمية والتكامل، ومنها ممرات الطاقة الاستراتيجية عبر جنوب الجزيرة العربية ، أدوات رئيسية لترسيخ توازنات أكثر استدامة وأقل عرضة للانفجار.

وتعكس المرحلة الراهنة من التوتر الإقليمي نمطاً مركباً من إدارة الصراع، تتبنى فيه إيران استراتيجية تصعيد متعددة الأدوات، في مقابل نهج خليجي – تقوده المملكة العربية السعودية – يقوم على الاحتواء الذكي وتفويت فرص الانجرار إلى مواجهة شاملة، وفي قلب هذه المعادلة، تتشكل ملامح توازن دقيق بين الردع والصبر الاستراتيجي.

من جهة أولى، اعتمدت إيران على تكثيف أدوات الضغط غير المباشر، من خلال توسيع نطاق الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية ومرافق الطاقة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج، إضافة إلى إغلاق مضيق هرمز بوصفه ورقة ضغط استراتيجية تمس أحد أهم شرايين الطاقة العالمية، ويواكب ذلك تفعيل أذرعها الإقليمية في عدد من الساحات، سواء محاولة التهديد عبر تصعيد العمليات في اليمن، أو تحريك نفوذها في العراق ولبنان، إلى جانب استثمار شبكاتها غير المعلنة في المنطقة، بما

يعكس محاولة لفرض معادلة ردع تقوم على ''تشابك الجبهات'' ورفع كلفة المواجهة على خصومها دون الدخول في حرب تقليدية مباشرة.

في المقابل، تتبنى المملكة العربية السعودية ودول الخليج نهجاً مغايراً يقوم على إدارة التهديد دون الوقوع في فخ التصعيد، هذا النهج لا يعكس ضعفاً بقدر ما يجسد قراءة استراتيجية عميقة لطبيعة الصراع، حيث تدرك المملكة ودول الخليج أن الانجرار إلى مواجهة مفتوحة يخدم أهداف إيران في تدويل الأزمة وتوسيع رقعة الفوضى، ومن هنا، جاء التركيز على تعزيز القدرات الدفاعية، وتأمين المنشآت الحيوية، وتكثيف العمل الدبلوماسي، وبناء شراكات إقليمية ودولية تسهم في احتواء التهديدات.

لقد أسهم هذا النهج القائم على الحكمة والصبر الاستراتيجي في تفويت الفرصة على إيران لتحويل التصعيد إلى حرب شاملة ، ومنع انزلاق المنطقة إلى سيناريوهات أكثر كلفة وخطورة، وفي الوقت ذاته، أتاح هذا المسار للمملكة ولدول الخليج إعادة تموضعها كقوى مسؤولة تسعى إلى الاستقرار، لا إلى تأجيج الصراع، وهو ما عزز من مكانتها الدولية وأكسبها دعماً سياسياً واقتصادياً أوسع.

وعلى مستوى أعمق، يكشف هذا التوازن عن تحول في طبيعة إدارة الصراع في الشرق الأوسط، حيث لم تعد القوة تقاس فقط بالقدرة على الرد العسكري، بل أيضاً بالقدرة على ضبط النفس، وإدارة التصعيد، وتوجيهه بما يخدم الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى، فالصبر هنا ليس حالة سلبية، بل أداة فاعلة لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية، وتهيئة الظروف لمشاريع كبرى في الأمن والتنمية، وعلى رأسها مشاريع الطاقة والبنية التحتية العابرة للحدود.

إن النتيجة الأبرز لهذا المشهد تتمثل في بروز معادلة جديدة، تصعيد إيراني يسعى لفرض النفوذ عبر الضغط المباشر وغير المباشر، في مقابل قيادة خليجية – سعودية تحديداً – تعمل على احتواء هذا التصعيد دون منحه شرعية الحرب، وبين هذين المسارين، تتحدد ملامح النظام الإقليمي القادم، حيث تترسخ مكانة الفاعلين القادرين على تحقيق التوازن بين الردع والاستقرار، وتغدو الحكمة الاستراتيجية عاملاً حاسماً في صناعة المستقبل.

إن اللحظة التاريخية التي تمر بها المنطقة تفرض على الدول العربية أن تتجاوز مرحلة ردود الفعل، وأن تنتقل إلى مرحلة المبادرة الاستراتيجية، فإعادة تشكيل الشرق الأوسط قد تكون فرصة إذا امتلك العرب مشروعهم السياسي والاقتصادي والأمني المشترك ، وتبدو المملكة العربية السعودية المؤهلة لقيادة هذا التحول التاريخي، عبر بناء منظومة إقليمية تقوم على الاستقرار والتنمية والتكامل الاقتصادي، وتعزيز التضامن العربي في مواجهة التحديات المشتركة.

فالمستقبل لن يكون لمن يمتلك القوة العسكرية فقط، بل لمن يمتلك الرؤية الاستراتيجية القادرة على تحويل الجغرافيا إلى مصدر قوة، وتحويل التعاون الإقليمي إلى قاعدة للاستقرار والازدهار ، وهنا يكمن التحدي

الحقيقي للعرب اليوم ، إما أن يكونوا شركاء في صياغة مستقبل الشرق الأوسط، أو أن يبقوا مجرد ساحة تتصارع فيها القوى الأخرى.

والطريق إلى الخيار الأول يبدأ بوحدة الموقف العربي، وتماسك منظومة الأمن الإقليمي، وتعزيز الدور القيادي للمملكة العربية السعودية في قيادة مرحلة جديدة من الاستقرار والتكامل في المنطقة.

تشهد منطقة الشرق الأوسط اليوم واحدة من أخطر مراحلها التاريخية منذ نهاية الحرب الباردة، فالتصعيد العسكري المتسارع، وتداخل المصالح الدولية، ومحاولات إعادة رسم التوازنات الجيوسياسية، كلها مؤشرات واضحة على أن المنطقة تقف أمام لحظة تحول كبرى قد تعيد تشكيل النظام الإقليمي لعقود قادمة ، والتطورات المتسارعة المرتبطة بالصراع مع إيران، وما يرافقها من تدخلات دولية مباشرة وغير مباشرة، تؤكد أن ما يجري ليس مجرد مواجهة عسكرية عابرة، بل جزء من مشروع أوسع لإعادة ترتيب موازين القوة في الشرق الأوسط.

مما سبق يتضح أن المملكة العربية السعودية أصبحت اليوم المركز الاستراتيجي الأكثر قدرة على إدارة التوازنات الإقليمية، وصياغة رؤية عربية متماسكة في مواجهة التحديات المتصاعدة ، فالمملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده مُحَمَّد بن سلمان، استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تعيد بناء موقعها القيادي في المنطقة عبر مزيج من القوة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، مع تبني رؤية استراتيجية تقوم على تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتعزيز التنمية، وبناء شبكة علاقات دولية متوازنة مع مختلف القوى الكبرى.

لقد أدركت المملكة العربية السعودية مبكراً أن أمن الخليج العربي لا يمكن فصله عن أمن المنطقة العربية بأكملها، وأن حماية الاستقرار الإقليمي تتطلب بناء منظومة أمن جماعي قادرة على مواجهة مختلف التحديات، سواء كانت تهديدات عسكرية مباشرة أو محاولات لفرض النفوذ عبر الوكلاء. وفي هذا السياق، تعاملت المملكة مع السلوك الإيراني بسياسة تقوم على مزيج متوازن من الصبر الاستراتيجي والردع الفعّال، حيث سعت إلى احتواء تداعيات الاعتداءات المرتبطة بـ إيران ومليشياتها، مع العمل في الوقت ذاته على إفشال محاولات تقويض الاستقرار الإقليمي.

وقد أسهم هذا النهج في تقليص قدرة هذه التهديدات على تحقيق أهدافها، دون الانزلاق إلى مواجهات مفتوحة غير محسوبة، وهو ما يعكس إدراكاً عميقاً لتعقيدات المشهد الإقليمي، ويؤكد صوابية الرؤية السعودية القائمة على إدارة التوازن بين الحزم وضبط النفس. وبذلك، تبرز المملكة كفاعل رئيسي في ترسيخ معادلة الاستقرار، من خلال تبني مقاربة استراتيجية تجمع بين الردع والحكمة، وتحول دون تحويل الأزمات إلى صراعات شاملة تهدد أمن المنطقة بأسرها.

اليمن أهمية استراتيجية استثنائية

تكتسب اليمن أهمية استراتيجية استثنائية في معادلة الأمن الإقليمي العربي، بوصفها أحد أبرز المفاتيح الجيوسياسية التي تتحكم في توازنات الأمن في شبه الجزيرة العربية وامتداداتها البحرية. ويعود ذلك إلى إشرافها المباشر على مضيق باب المندب، الذي يُعد من أهم الممرات البحرية في العالم، حيث يمثل شرياناً حيوياً لحركة التجارة الدولية وتدفقات الطاقة، ويربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، بما يجعله عنصراً حاسماً في أمن الملاحة الدولية واستقرار الاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من هذه المكانة، فإن أي اضطراب في هذا الممر الحيوي لا يقتصر أثره على الإطار الجغرافي المحلي، بل يمتد ليطال منظومة الاقتصاد العالمي برمتها، وهو ما يضفي على استقرار اليمن بعداً استراتيجياً يتجاوز كونه شأناً داخلياً، ليغدو قضية أمن إقليمي ودولي بامتياز. كما يُكرّس الموقع الجغرافي لليمن دوره بوصفه الامتداد الطبيعي لمنظومة الأمن في شبه الجزيرة العربية، إذ يشكل العمق الاستراتيجي الجنوبي لأمن المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يرتبط استقراره أو اضطرابه ارتباطاً مباشراً بأمن هذه المنظومة.

وفي سياق التفاعلات الجيوسياسية الراهنة، لا سيما مع تصاعد الحرب والتوترات بين الولايات المتحدة وإسرائيل إيران ، تتعاظم أهمية اليمن بوصفها نقطة ارتكاز جيوسياسية قادرة على التأثير المباشر في أمن الطاقة العالمية وسلامة الممرات البحرية الحيوية، وفي مقدمتها البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي.

لذا فاستقرار اليمن لا يمثل ضرورة وطنية فحسب، بل يشكل ركيزة أساسية في معادلة التوازن الإقليمي والدولي، بما يعكس مركزيتها في أي تصور استراتيجي لإدارة الأمن في المنطقة، إذاً فمستقبلها لا يمكن فصله عن مستقبل المملكة العربية السعودية خاصة ومنظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل يتعين النظر إليه ضمن إطار استراتيجي أشمل يهدف إلى إعادة دمجه تدريجياً في الفضاء الاقتصادي و والأمني والعسكري والتنموي الخليجي، بما يمتلكه من موقع جغرافي فريد يربط بين الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي، إلى جانب موارده البشرية، وبما يمثل فرصة استراتيجية لتحويله من ساحة صراع مفتوح إلى شريك فاعل في منظومة الاستقرار الإقليمي.

ومما سبق يؤكد أن اليمن تشكّل ركيزة جيوسياسية محورية في معادلة الأمن الإقليمي العربي، ليس فقط بحكم انتمائها الجغرافي والسياسي، بل لما تمثله من عقدة استراتيجية تربط بين أهم فضاءات الملاحة والطاقة والتجارة في العالم، فموقعها المشرف على مضيق باب المندب—أحد أبرز الممرات البحرية العالمية—يجعلها لاعباً مؤثراً في أمن التجارة الدولية وتدفقات الطاقة بين آسيا وأوروبا، ويمنح استقرارها بعداً يتجاوز الإطار الوطني ليطال الأمنين الإقليمي والدولي على حد سواء ، ويُعزّز هذا الثقل

الجيوسياسي كونها تشكّل الامتداد الطبيعي لمنظومة الأمن في شبه الجزيرة العربية، حيث يمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. ومن ثمّ، فإن أي اختلال في استقراره ينعكس مباشرة على أمن الخليج واستقرار ممراته الحيوية، لا سيما البحر الأحمر وخليج عدن، بما يحمله ذلك من تداعيات على أمن الطاقة العالمي وسلامة الملاحة الدولية.

وفي سياق التحولات الجيوسياسية المتسارعة والتي انتجتها الحرب الإيرانية الامريكية الثانية ، برز اليمن كنقطة ارتكاز استراتيجية في التوازنات الإقليمية، خصوصاً في ظل احتمالات استمرار الحرب والتوترات والتصعيد بين القوى الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإيران في ظل هدنة هشة ، إذ يمكن لأي اضطراب في محيطها الجغرافي أن يحوّلها إلى ساحة تنافس مباشر، أو في المقابل يمكن أن تتحول اليمن من بؤرة توتر إلى ركيزة استقرار إقليمي فاعلة، إذا ما أُحسن توظيف موقعها الجيوسياسي وإمكاناتها الاقتصادية ضمن إطار إقليمي متكامل تقوده المملكة العربية السعودية، بوصفها القائد الطبيعي لتوازنات المنطقة، لما تمتلكه من ثقل عسكري واقتصادي وحضور دولي مؤثر، ويكتسب هذا الدور بعداً استراتيجياً مضاعفاً في ظل الترابط العضوي بين أمن السعودية وأمن اليمن، حيث لا يمكن تحقيق استقرار مستدام في شبه الجزيرة العربية دون بناء شراكة استراتيجية عميقة تُعيد دمج اليمن في منظومة الأمن والتنمية الخليجية، بما يحوّله إلى عنصر داعم للاستقرار بدلاً من كونه مصدر تهديد.

وانطلاقًا من هذه الرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تؤكد على الترابط العضوي بين أمن اليمن واستقرار المنظومة الإقليمية، تتعزز أهمية توظيف المزايا الجيوسياسية والاقتصادية للمناطق المحورية داخل اليمن، وفي مقدمتها محافظة حضرموت، بوصفها أحد أهم مرتكزات إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، فحضرموت لا تمثل مجرد امتداد جغرافي واسع للمملكة العربية السعودية، بل تشكل فضاءً استراتيجيًا متكاملاً يجمع بين العمق الجغرافي والانفتاح البحري على البحر العربي، إلى جانب ما تختزنه من موارد طبيعية وقدرات اقتصادية واعدة، الأمر الذي يجعلها مؤهلة للاضطلاع بدور محوري في دعم الاستقرار وتحفيز التنمية.

حضرموت حلقة وصل استراتيجية بين الداخل اليمني ومحيطه الخليجي والعربي

تبرز حضرموت كحلقة وصل استراتيجية بين الداخل اليمني ومحيطه الخليجي والعربي، وبوابة فاعلة لتعزيز أمن الممرات البحرية الدولية، بما في ذلك حماية خطوط إمدادات الطاقة والتجارة العالمية،كما تمثل خط دفاع متقدمًا للأمن الخليجي، خاصة في ظل التحديات المتصاعدة التي تشهدها المنطقة، الأمر الذي يضعها في صلب أي مقاربة واقعية لإعادة بناء منظومة الأمن الإقليمي، ومن ثم، فإن تمكين حضرموت اقتصاديًا ومؤسسيًا، ودمجها ضمن مشاريع التكامل الإقليمي، لا يقتصر على كونه خيارًا تنمويًا، بل يشكل ضرورة استراتيجية لإعادة صياغة دور اليمن كعامل استقرار، وتحويله من بؤرة أزمات إلى شريك فاعل في معادلة الأمن والتنمية في المنطقة ، بالتوازي مع ذلك يظل تعزيز الشراكة

الاستراتيجية بين المملكة العربية السعودية واليمن حجر الزاوية في إعادة بناء منظومة الأمن العربي، خاصة في ظل بيئة إقليمية مضطربة تتجه نحو مزيد من الاستقطاب، وموازنة التحولات الجيوسياسية، وتأمين الممرات البحرية الحيوية، وفي مقدمتها البحر الأحمر وباب المندب ، الذي قد يتحول إلى ساحة تنافس مباشر في حال تصاعد التوترات الدولية.

ومن هذا المنطلق، لم يعد بناء منظومة دفاع مشترك يمنية خليجية بقيادة المملكة العربية السعودية خياراً سياسياً قابلاً للتأجيل، بل ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة المرحلة، بما يشمل تعزيز التنسيق العسكري والأمني والسياسي والاقتصادي ، وتطوير قدراتها على حماية أمنها القومي ومصالحها الحيوية، خصوصاً في مواجهة تداعيات أي مواجهة إقليمية واسعة النطاق.

وفي الإطار ذاته، تقتضي المرحلة الراهنة إعادة صياغة العلاقات مع القوى الدولية الكبرى—الولايات المتحدة والصين وروسيا وأوروبا— على أساس التوازن الاستراتيجي والمصالح المتبادلة، بما يمنح دول المنطقة مساحة أوسع من الاستقلالية في القرار السياسي، ويحول دون انزلاق المنطقة إلى ساحة صراع بالوكالة.

إن مجمل هذه المعطيات يؤكد أن ما بعد حرب إيران والولايات المتحدة لن يكون كما قبلها، وأن إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية ستفتح المجال أمام ترتيبات جديدة، سيكون لليمن—وخاصة حضرموت— دور محوري فيها، سواء كمجال للصراع أو كركيزة للاستقرار، وهنا تتحدد المسؤولية الاستراتيجية للدول العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، في توجيه هذا التحول نحو مسار يعزز التكامل الإقليمي، ويؤسس لنظام عربي أكثر تماسكاً وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية ، فالعالم يتجه اليوم نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو ما يتيح للعالم العربي فرصة تاريخية لإعادة صياغة موقعه في النظام الدولي، ليس كساحة للصراعات، بل كشريك فاعل في صنع التوازنات العالمية.

ومن هذا المنطلق، فإن مستقبل اليمن ينبغي أن يُنظر إليه في إطار رؤية استراتيجية تقوم على التكامل الاقتصادي والأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين، فاليمن يمتلك موارد بشرية كبيرة، وموقعاً جغرافياً فريداً، وفرصاً اقتصادية واعدة في مجالات الطاقة والموانئ والنقل البحري والتجارة الدولية.

إن إدماج اليمن تدريجياً في المنظومة الاقتصادية والتنموية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يحول هذا البلد من ساحة صراع إلى منصة استقرار وتنمية، ويعزز الأمن الإقليمي الجماعي، ويخلق فضاءً اقتصادياً واسعاً يمتد من الخليج العربي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي

وفي امتدادٍ منطقي لهذه المقاربة، فإن التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط لا يمكن قراءتها فقط بوصفها مصدر تهديد، بل باعتبارها لحظة تاريخية فارقة لإعادة صياغة بنية النظام

الإقليمي العربي على أسس أكثر تماسكًا وفاعلية، إذ تفرض هذه التحولات على الدول العربية الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق صناعة الاستقرار، عبر تبني رؤى استراتيجية طويلة المدى تقوم على التكامل الاقتصادي، والتنسيق الأمني، وتعظيم المصالح المشتركة.

وفي هذا الإطار، تتصدر المملكة العربية السعودية موقع القيادة بحكم ثقلها السياسي والاقتصادي، وقدرتها على بناء توازنات إقليمية مرنة، وتطوير شراكات دولية مؤثرة، بما يؤهلها لقيادة مشروع إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي، ومن هنا يكتسب إدماج اليمن في هذه الرؤية الاستراتيجية أهمية محورية، ليس فقط باعتباره عمقًا جيوسياسيًا للأمن الخليجي، بل كعنصر فاعل في تأمين الممرات البحرية الحيوية في البحر الأحمر وبحر العرب، وكجسر رابط بين آسيا وأفريقيا.

وعليه، فإن دمج اليمن ضمن منظومة التكامل الإقليمي بقيادة المملكة يمثل خطوة استراتيجية حاسمة لتحويله من ساحة صراع مزمنة إلى ركيزة استقرار وتنمية، بما يسهم في إعادة توجيه مسار المنطقة نحو التعاون الاقتصادي، وتعزيز الأمن الجماعي، وبناء مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا لشعوبها.

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات جيوسياسية عميقة في ظل تصاعد التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ والممرات البحرية والموارد الاستراتيجية، وتكشف التطورات المتسارعة في المنطقة عن ملامح مرحلة انتقالية قد تؤدي إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقد القادم ، بقيادة المملكة العربية السعودية بوصفها القوة العربية الأكثر قدرة على قيادة عملية إعادة التوازن الإقليمي، مستندة إلى ثقلها السياسي والاقتصادي وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ودورها المحوري في استقرار أسواق الطاقة.

كما تمثل اليمن – وبشكل خاص حضرموت – أحد أهم المفاتيح الجيوسياسية للأمن الإقليمي في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والمحيط الهندي، فالموقع الاستراتيجي لحضرموت على بحر العرب، وقربها من أهم الممرات البحرية الدولية، يمنحها أهمية متزايدة في معادلات الأمن البحري والتجارة العالمية.

يمر الشرق الأوسط بمرحلة انتقالية في بنية النظام الإقليمي، تتداخل فيها ثلاثة مستويات رئيسية من التنافس:

- التنافس الدولي بين القوى الكبرى
- التنافس الإقليمي بين القوى الإقليمية
- إعادة تشكيل التحالفات الأمنية والاقتصادية

وتشير العديد من التحليلات الاستراتيجية إلى أن المنطقة قد تكون في طور إعادة ترتيب توازناتها الجيوسياسية، وهو ما أشار إليه عمرو موسى عندما تحدث عن محاولات إعادة تشكيل الشرق الأوسط ضمن ترتيبات جيوسياسية جديدة.

خرائط النفوذ الجيوسياسي في الشرق الأوسط

١. النفوذ الأمريكي

لا تزال الولايات المتحدة القوة العسكرية الأكثر حضوراً في المنطقة، حيث تنتشر قواعدها العسكرية في الخليج العربي والبحر الأحمر ، وتسعى واشنطن إلى الحفاظ على عدة أهداف استراتيجية:

- ضمان أمن الطاقة العالمي
- حماية الممرات البحرية
- احتواء النفوذ الإيراني
- إدارة التوازن مع الصين وروسيا

٢. النفوذ الصيني

تعزز الصين حضورها في الشرق الأوسط عبر مشروع مبادرة الحزام والطريق الذي يربط آسيا بأوروبا وإفريقيا عبر شبكة واسعة من الموانئ والممرات التجارية ، وتكتسب المنطقة أهمية خاصة للصين بسبب:

- طرق التجارة البحرية
- مصادر الطاقة
- الاستثمارات في الموانئ والبنية التحتية.

٣. النفوذ الروسي

تسعى روسيا إلى تثبيت حضورها في شرق المتوسط والشرق الأوسط عبر أدوات عسكرية وسياسية واقتصادية، مستفيدة من الفراغات الاستراتيجية التي ظهرت في المنطقة خلال العقد الأخير.

الممرات البحرية الاستراتيجية في الصراع الدولي

تمثل الممرات البحرية في الشرق الأوسط أحد أهم عناصر الصراع الجيوسياسي العالمي، وتشمل:

- مضيق هرمز
- قناة السويس
- مضيق مضيق باب المندب

ويعد باب المندب من أهم الممرات البحرية في العالم، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية والطاقة بين آسيا وأوروبا ، ويجعل هذا الموقع من البحر الأحمر وخليج عدن منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة في التنافس الدولي.

حضرموت في معادلة الأمن الإقليمي

تمثل منطقة جنوب الجزيرة العربية نقطة التقاء بين ثلاثة فضاءات استراتيجية كبرى الخليج العربي ، البحر الأحمر، المحيط الهندي ، ويجعل هذا الموقع من اليمن، وخاصة حضرموت، عقدة جيوسياسية مهمة في شبكة التجارة العالمية.

تقع حضرموت على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية المطل على بحر العرب ، بساحل يمتد من الغرب للشرق بطول٤٥٠ كيلو متر ، وهو أحد أهم طرق الملاحة البحرية التي تربط شرق آسيا بأوروبا عبر البحر الأحمر وقناة السويس ، كما أن قربها النسبي من مضيق مضيق باب المندب يجعلها جزءاً من منظومة الأمن البحري التي تتحكم في حركة التجارة بين آسيا وأوروبا.

ومن منظور استراتيجي بعيد المدى، فإن حضرموت تمتلك عناصر قوة جيوسياسية رئيسية، موقع بحري مفتوح على المحيط الهندي ، وعمق جغرافي داخل شبه الجزيرة العربية ، علاوة على قربها من الممرات البحرية الدولية ، هذه العوامل جعلتها لأن تكون أحد أهم المواقع الاستراتيجية في جنوب الجزيرة العربية ، حيث تمثل جزءاً مهماً من مشروع "الحزام وطريق الحرير" الذي تسعى الصين من خلاله إلى ربط آسيا بأوروبا وإفريقيا عبر شبكة من الموانئ والطرق التجارية البرية والبحرية، و مشروع "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) "، فموقعها على بحر العرب يمنحها قدرة على الوصول المباشر إلى المحيط الهندي دون المرور عبر المضائق البحرية الضيقة ، وهذا يمثل ميزة استراتيجية كبيرة في التجارة البحرية الدولية.

كما تمتلك حضرموت احتياطيات من النفط والغاز يمكن أن تشكل قاعدة اقتصادية مهمة في حال استثمارها بشكل فعال ، اضافة إلى الإمكانات اللوجستية ما يمكنها أن تتحول موانئ حضرموت إلى مراكز لوجستية إقليمية تربط بين السعودية ودول الخليج العربي وشرق إفريقيا وجنوب آسيا.

تحول حضرموت إلى مركز طاقة وموانئ عالمي

تمتلك حضرموت مقومات استراتيجية فريدة تؤهلها للتحول إلى مركز عالمي للطاقة والموانئ في شبه الجزيرة العربية، مستفيدة من موقعها الجغرافي الحيوي على بحر العرب، وثرواتها الطبيعية الضخمة، وإمكانياتها اللوجستية ،كما تشكل امتداداً جغرافياً طبيعياً للأمن الاستراتيجي في جنوب شبه الجزيرة العربية، ما يجعل استقرارها جزءاً من معادلة الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية ، وقد عززت القيادة السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي العهد مُحَمَّد بن سلمان، من سياسات دعم الاستقرار في اليمن باعتباره جزءاً من منظومة الأمن السعودي والخليجي.

ومع التحولات العالمية في أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، تبرز حضرموت كفرصة جيوسياسية لإعادة تشكيل ممرات التجارة والطاقة، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي الإقليمي ويخلق نموذجًا تنمويًا مستدامًا،

ويكتسب هذا الدور الاستراتيجي أهمية مضاعفة من خلال المشاريع الطموحة المقترحة، مثل مد خطوط لنقل النفط الخام والغاز المسال عبر صحراء الربع الخالي إلى موانئ حضرموت، أو تنفيذ مشروع قناة مائية تربط المناطق النفطية مباشرة بالموانئ البحرية، وبرزت أهمية هذه المشاريع الاستراتيجية بوضوح خلال الفترة الأخيرة من تصاعد التوتر والحرب الإيرانية الأمريكية واغلاق مضيق هرمز، وما شهدته أسواق الطاقة خلال حرب الأربعين يومًا، حيث أثبتت الحاجة الماسة إلى خطوط نقل بديلة وآمنة للطاقة.

إن تطوير حضرموت كمركز عالمي للطاقة والموانئ لا يقتصر على بعد اقتصادي فحسب، بل يمتد ليشكل ركيزة أمنية واستراتيجية، توفر خيارات بديلة لممرات الطاقة العالمية، وتضع حضرموت في قلب المعادلات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة ، وذلك من خلال هذا التصور والسيناريو الاستراتيجي لتحويل حضرموت إلى مركز إقليمي للطاقة والخدمات اللوجستية .

المرحلة الأولى: الاستقرار السياسي

يمثل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في اليمن الأساس الضروري لأي تحول اقتصادي استراتيجي في حضرموت، إذ لا يمكن تنفيذ مشاريع ضخمة في قطاع الطاقة أو تطوير الموانئ والبنية التحتية دون بيئة سياسية مستقرة تضمن حماية الاستثمارات، وحفظ حقوق الأطراف المحلية والدولية المشاركة، وتوفير إطار مؤسسي فعال لإدارة الموارد، ويشمل هذا الاستقرار ضبط الأمن الداخلي، تعزيز حكم القانون، وتطوير آليات حوكمة شفافة تضمن استدامة النمو الاقتصادي، وتوفير بيئة مواتية لجذب المستثمرين المحليين والدوليين، مع الحد من المخاطر الإقليمية التي قد تهدد المشاريع الحيوية.

المرحلة الثانية: تطوير البنية التحتية للطاقة والخدمات اللوجستية

بمجرد تحقيق الاستقرار السياسي، تصبح المرحلة التالية تكاملية لإعداد البنية التحتية الحيوية اللازمة لدعم التحول الاستراتيجي، وتشمل هذه المرحلة:

تطوير قطاع الطاقة: ربط حقول النفط والغازفي المملكة ودول الخليج، وتأهيل محطات المعالجة وخطوط الأنابيب لنقل النفط الخام والغاز المسال، وربطها بموانئ حضرموت البحرية لتسهيل التصدير العالمي.

تعزيز البنية التحتية اللوجستية: بناء موانئ عميقة، مناطق حرة، مجمعات صناعية، ومراكز إعادة تصدير متقدمة، مع شبكات نقل برية وداخلية تصل المناطق الإنتاجية بالموانئ.

الربط الرقمي والتقني: إنشاء أنظمة ذكية لإدارة الموانئ والخدمات اللوجستية، بما يضمن سرعة وكفاءة العمليات، وتقليل تكاليف النقل والتخزين، وتوفير بيانات دقيقة لصناع القرار والمستثمرين.

تهدف هذه المرحلة إلى وضع أساس متين يمكن أن تتحرك عليه حضرموت كمنصة إقليمية للطاقة والخدمات اللوجستية، مع تأمين استدامة المشروعات وحماية الاستثمارات الدولية والمحلية.

المرحلة الثالثة: ترسيخ حضرموت كمركز إقليمي للطاقة والخدمات اللوجستية

بعد الانتهاء من تأهيل البنية التحتية الأساسية، تركز المرحلة الثالثة على تعزيز المكانة الإقليمية لحضرموت وجعلها مركزًا جذبًا للاستثمارات والطاقة والخدمات اللوجستية:

توسيع الشراكات الدولية: إبرام اتفاقيات استراتيجية مع شركات الطاقة الكبرى، ومؤسسات النقل والخدمات اللوجستية العالمية.

إدماج حضرموت في سلاسل الإمداد العالمية: الربط بين الموانئ والمناطق الصناعية والشبكات الدولية لتصبح محورًا رئيسيًا في حركة الطاقة والبضائع.

تنويع الاقتصاد المحلي: الاستثمار في الصناعات المساندة للطاقة والخدمات اللوجستية، مثل الصيانة، النقل، التخزين، والخدمات التقنية، بما يخلق فرص عمل مستدامة.

تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي: إبراز حضرموت كمنصة آمنة وموثوقة لتصدير الطاقة والخدمات اللوجستية بعيدًا عن المخاطر الإقليمية، ما يعزز دورها الاستراتيجي على المستوى الدولي.

المرحلة الرابعة: التكامل مع الاقتصاد الخليجي

يمثل إدماج حضرموت في شبكة التجارة والاستثمار الخليجية خطوة استراتيجية لتعزيز دورها الاقتصادي الإقليمي، وتحويلها إلى بوابة اقتصادية رئيسية تربط دول الخليج بالمحيط الهندي. يتيح هذا التكامل فتح قنوات استثمارية واسعة، وتسريع تدفق السلع والخدمات والطاقة عبر الموانئ والمناطق اللوجستية في حضرموت،كما يسهم في استقطاب رؤوس الأموال الخليجية والعالمية، ويخلق فرص عمل مستدامة، ويعزز قدرات حضرموت على المساهمة الفاعلة في توازنات السوق الإقليمية. ويعد هذا التكامل أيضًا عاملًا أساسيًا لدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، من خلال تعزيز التعاون الإقليمي وتوسيع الروابط التجارية والاستثمارية بين حضرموت والدول الخليجية الشقيقة..

المرحلة الخامسة : الرؤية الاستراتيجية لربط حضرموت بالمشاريع السعودية الكبرى

تقوم الرؤية الاستراتيجية على جعل حضرموت جزءًا فعالًا من منظومة المشاريع الكبرى في المملكة العربية السعودية، بما يعزز التكامل الاقتصادي والطاقة والخدمات اللوجستية في شبه الجزيرة العربية. ويستند هذا الربط إلى محورين أساسيين:

الربط البري والبحري: تطوير شبكات نقل متقدمة لربط حضرموت بالمناطق الاقتصادية والموانئ السعودية، بما يشمل خطوط أنابيب النفط والغاز، وربط الموانئ البحرية لتسهيل حركة الطاقة والسلع بين الدولتين.

التكامل الاستثماري واللوجستي: دمج حضرموت في المشاريع السعودية الكبرى مثل ممرات الطاقة، موانئ خليجية، والمناطق الصناعية، مما يتيح لحضرموت أن تصبح بوابة استراتيجية بين السوق السعودية والمحيط الهندي، ويعزز تدفق الاستثمارات الخليجية والدولية نحو المنطقة.

تؤكد هذه الرؤية على أن تطوير حضرموت كمركز للطاقة والخدمات اللوجستية يجب أن يتم في إطار تكاملي مع المبادرات السعودية الكبرى، لتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، ودعم الأمن الإقليمي، وتحقيق نمو مستدام يربط بين الموارد الطبيعية في حضرموت والمشاريع التنموية الكبرى في المملكة.

المرحلة السادسة : إدماج اليمن في المنظومة الخليجية

يمثل إدماج اليمن، وحضرموت بشكل خاص، في المنظومة الاقتصادية والسياسية الخليجية خطوة استراتيجية لتعزيز الاستقرار والتنمية في شبه الجزيرة العربية، ويتيح هذا الإدماج توحيد السياسات الاقتصادية، وفتح قنوات استثمارية وتجارية واسعة، وربط اليمن بشبكات الطاقة والخدمات اللوجستية الخليجية، بما يعزز دوره كبوابة رئيسية بين الخليج والمحيط الهندي.

كما يسهم الإدماج في دعم الاستقرار السياسي والأمني، عبر تعزيز التعاون الإقليمي، وتنسيق الإجراءات الاقتصادية والتنموية، وخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية، ويضع هذا المسار اليمن ضمن منظومة متكاملة تسهم في توزيع المنافع الاقتصادية بشكل متوازن، وتمكين اليمن وحضرموت من الاستفادة من الخبرات الخليجية في مجالات الطاقة، النقل، والخدمات اللوجستية، بما يعزز النمو المستدام ويدعم دورها الاستراتيجي في الأمن الاقتصادي الإقليمي.

يمثل إدماج اليمن تدريجياً في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحد أهم الخيارات الاستراتيجية لتعزيز الاستقرار في شبه الجزيرة العربية، ويمكن أن يتم ذلك عبر:

١- تعزيز الشراكة الأمنية بين اليمن ودول الخليج.

٢- دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في اليمن.

٣- تطوير البنية التحتية للموانئ والطاقة.

٤- إدماج الاقتصاد اليمني تدريجياً في السوق الخليجية.

إن دمج اليمن وحضرموت في رؤية إقليمية استراتيجية بقيادة المملكة العربية السعودية يمثل فرصة تاريخية لإعادة رسم خارطة الأمن البحري والتجارة العالمية في جنوب الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي ، فمن خلال بناء محور اقتصادي وأمني متكامل يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الهندي، يمكن تحويل المنطقة من ساحة صراع إلى منصة للتعاون والتنمية، وتعزيز الدور العربي في إدارة الممرات البحرية الحيوية، ويؤكد هذا المسار أن الاستثمار في اليمن وحضرموت ليس مجرد مشروع محلي،

بل ركيزة استراتيجية لتحقيق استقرار إقليمي، وتنمية مستدامة، ومكانة فاعلة للمملكة العربية السعودية والخليج العربي في النظام الاقتصادي والأمني العالمي.

في هذا السياق تبرز حضرموت بوصفها أحد المواقع الجيوسياسية الأكثر أهمية في المنطقة، نظراً لموقعها الجغرافي على بحر العرب، وقربها من مضيق باب المندب، إضافة إلى مواردها الطبيعية ومساحتها الجغرافية الواسعة.

وتعود الأهمية الجيوسياسية المتصاعدة لحضرموت إلى مجموعة من العوامل البنيوية التي تجعلها مرشحة للعب دور استراتيجي محوري خلال العقود القادمة ، فموقعها الجغرافي الاستثنائي حيث تقع في نقطة التقاء ثلاثة فضاءات استراتيجية –الخليج العربي ،البحر الأحمر ، المحيط الهندي– ، هذا الموقع يمنحها ميزة استراتيجية لا تتوفر في كثير من المناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية.

فالسواحل الحضرمية تمتد على بحر العرب، وهو جزء من المحيط الهندي، ما يوفر منفذاً بحرياً مباشراً إلى طرق التجارة العالمية دون المرور عبر المضائق البحرية الضيقة ، كما تعد حضرموت أكبر المحافظات اليمنية مساحة، وتمتلك عمقاً جغرافياً يسمح بتطوير مشاريع استراتيجية كبرى تشمل موانئ عميقة ، مناطق صناعية ، خطوط أنابيب للطاقة ، مراكز لوجستية ، تمتلك حضرموت موارد طبيعية متنوعة من ثروة سمكية وزراعية واحتياطيات من النفط والغاز، إضافة إلى إمكانات كبيرة في مجالات ، الطاقة ، والتعدين ، الاقتصاد البحري ، ويمكن أن تشكل هذه الموارد قاعدة اقتصادية لتحول استراتيجي طويل المدى.

كما تقع حضرموت بالقرب من أحد أهم الممرات البحرية في العالم وهو مضيق باب المندب ، ويمر عبر هذا المضيق جزء كبير من التجارة العالمية بين آسيا وأوروبا وهذا يجعل المنطقة جزءاً من معادلة الأمن البحري العالمي ، وهذا ما اثبتته الازمة العالمية في الطاقة وسلاسل الامداد بعد اغلاق مضيق هرمز الذي يمثل عنق زجاجة للطاقة العالمية، إذ تعبره يومياً ما بين ١٧ –٢٠ مليون برميل من النفط والمكثفات والمنتجات النفطية، أي ما يقارب ٢٠ %من الاستهلاك العالمي، وأكثر من ربع تجارة النفط المنقولة بحراً ، كما تمر عبره نحو خمس تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً، ما يجعله نقطة ارتكاز أساسية في منظومة أمن الطاقة الدولية، مما مثل نقطة اختناق استراتيجية وأزمة عالمية خلال الأسابيع التي استمرت فيها حرب إيران وأمريكا .

وهذا ما طرح مشروع إنشاء ممر استراتيجي لتصدير الطاقة (نفط –غاز) سعودي عبر حضرموت إلى بحر العرب يمتد من شرق المملكة العربية السعودية عبر الأراضي اليمنية إلى ساحل حضرموت على بحر العرب، (خطوط أنابيب نفط ، خطوط غاز ، موانئ تصدير للطاقة ، مناطق صناعية للطاقة ، سكك حديدية ، طرق برية عبر الربع الخالي) يسمح هذا الممر بتجاوز المضائق البحرية المزدحمة مثل مضيق

هرمز، والعمل على تعزيز الأمن الاستراتيجي للطاقة ، ويوفر منفذاً بديلاً لصادرات الطاقة الخليجية إلى الأسواق العالمية.

يمثّل هذا المشروع تحولاً نوعياً في معادلة الجغرافيا السياسية والاقتصادية في المنطقة، لما يحمله من أبعاد استراتيجية عميقة تتجاوز كونه مشروعاً اقتصادياً إلى كونه ركيزة لإعادة تشكيل موازين القوة والاستقرار الإقليمي ، حيث تكمن الأهمية الاستراتيجية له في أنه يوفر منفذاً بديلاً وآمناً لتصدير الطاقة بعيداً عن نقاط الاختناق البحرية التقليدية، وعلى رأسها مضيق هرمز وباب المندب، مما يعزز أمن الطاقة العالمي ويمنح المملكة العربية السعودية خاصة وبقية دول الخليج والجزيرة العربية مرونة استراتيجية أكبر في إدارة صادراتها النفطية والغازية، كما يسهم في تحويل حضرموت إلى مركز محوري في سلاسل إمداد الطاقة العالمية، ويضعها في قلب الاقتصاد الإقليمي والدولي ، ويفتح آفاقاً واسعة لتحفيز النمو الاقتصادي في حضرموت واليمن عموماً، من خلال إنشاء بنية تحتية متكاملة تشمل خطوط الأنابيب، وموانئ التصدير، والمناطق الصناعية، وشبكات النقل البرية والسكك الحديدية، بما يؤدي إلى خلق فرص عمل واسعة، وتنشيط القطاعات الإنتاجية، وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على استثمار الموارد والموقع الجغرافي.

غير أن تحقيق هذا المشروع الاستراتيجي يظل مرهوناً بتوافر بيئة سياسية وأمنية مستقرة، وهو ما يجعل من تسريع عملية السلام في اليمن ضرورة حتمية وليس خياراً، فاستمرار الصراع، وبقاء الانقلاب الحوثي المدعوم إيرانياً، يشكلان تهديداً مباشراً لأي مشاريع استراتيجية كبرى، ويقوضان فرص الاستثمار والاستقرار، ومن هنا، فإن حسم ملف السلام وإنهاء الانقلاب يمثلان المدخل الأساسي لتهيئة الأرضية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إعادة صياغة عقد سياسي جديد في اليمن، يقوم على أسس عادلة وشاملة، تراعي حقوق جميع المكونات، وتضمن توزيعاً منصفاً للسلطة والثروة، بعيداً عن مركزية القرار وهيمنة القوى التقليدية، وإن الانتقال إلى نموذج حكم فيدرالي بصلاحيات كاملة (حكم ذاتي حقيقي) يمثل الإطار الأنسب لإدارة التنوع الجغرافي والسياسي في اليمن، ويعزز الاستقرار الداخلي من خلال تمكين الأقاليم من إدارة شؤونها وتحقيق تطلعاتها التنموية.

إن الربط بين هذا المشروع الاستراتيجي ومسار السلام وإعادة بناء الدولة في اليمن يعكس رؤية متكاملة، تقوم على أن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون استقرار سياسي، كما أن المشاريع الاقتصادية الكبرى تمثل بدورها رافعة قوية لتعزيز السلام وترسيخ الاستقرار.

ومما سبق نستخلص إن مشروع ممر الطاقة عبر حضرموت لا يمكن النظر إليه بوصفه مبادرة اقتصادية فحسب، بل باعتباره ركيزة استراتيجية شاملة لإعادة صياغة معادلات القوة والتنمية في المنطقة. فهو يفتح نافذة تاريخية لإعادة بناء اليمن على أسس أكثر توازناً واستدامة، ويعزز في الوقت ذاته الدور

القيادي للمملكة العربية السعودية بوصفها مركز الثقل في هندسة الأمن الإقليمي، وحماية استقرار أسواق الطاقة العالمية.

وفي هذا الإطار، تبرز حضرموت كفاعل جيوسياسي صاعد، تمتلك من المقومات ما يؤهلها للتحول إلى محور عالمي في منظومة الطاقة والموانئ والخدمات اللوجستية، فموقعها الجغرافي الفريد، وامتدادها على بحر العرب، وارتباطها الطبيعي بعمقها الخليجي، يمنحها قدرة استراتيجية على الربط بين آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، بما يعيد تشكيل خرائط التجارة والطاقة في جنوب الجزيرة العربية،ومع تبني إدارة رشيدة، ورؤية استراتيجية واضحة، واستقطاب استثمارات دولية مستدامة، يمكن لحضرموت أن تتحول إلى نموذج متقدم للتنمية المتكاملة، يجمع بين الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي.

وفي ضوء التحولات الجيوسياسية المتسارعة، يتجه جنوب الجزيرة العربية ليحتل موقعاً متقدماً في بؤرة التنافس الدولي خلال العقود القادمة، وهو ما يمنح حضرموت فرصة تاريخية لتكون في قلب منظومة الأمن البحري وأمن الطاقة العالمي، غير أن تفعيل هذا الدور يظل مرهوناً بدمج اليمن وحضرموت ضمن رؤية إقليمية متكاملة تقودها المملكة العربية السعودية، تقوم على تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وترسيخ الاستقرار، وبناء توازنات جديدة قائمة على المصالح المشتركة والتنمية المستدامة.

وبذلك، تغدو اليمن وحضرموت جزءاً محورياً في معادلة الأمن الإقليمي، وامتداداً استراتيجياً لمنظومة الأمن في شبه الجزيرة العربية، حيث تتكامل أدوارها مع الدور القيادي للمملكة العربية السعودية في حماية الممرات الحيوية، وتأمين تدفقات الطاقة، وصياغة توازن إقليمي جديد أكثر استقراراً وفاعلية.

الخلاصة

في ضوء ما سبق، فإن بناء محور اقتصادي وأمني متكامل يمتد من الخليج العربي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي لم يعد خياراً نظرياً، بل ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة التحولات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط فهذا المحور يمثل مدخلاً واقعياً لتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتمكين الدول العربية من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في إدارة وتأمين الممرات البحرية العالمية، بما يحقق توازناً مستداماً في معادلة الأمن والتجارة الدولية.

وفي هذا السياق، تبرز المملكة العربية السعودية بوصفها القوة الإقليمية الأكثر تأهيلاً لقيادة هذه المرحلة، استناداً إلى ما تمتلكه من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري، وقدرة على بناء تحالفات فاعلة، وصياغة رؤية استراتيجية شاملة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي على أسس التكامل والتوازن، ومن هنا، تكتسب أهمية العمل على تأسيس منظومة تكامل أمني وسياسي وعسكري تضم السعودية واليمن ودول الخليج، بما يعزز من قدرة المنطقة على مواجهة التحديات المشتركة، ويؤسس لبيئة مستقرة وآمنة.

ويمثل إدماج اليمن وحضرموت في هذه الرؤية ركيزة محورية لنجاح هذا المشروع الاستراتيجي، نظراً لما يتمتع به من موقع جغرافي فريد يربط بين أهم الممرات البحرية في العالم، وما تختزنه حضرموت من إمكانات واعدة في مجال الطاقة والبنية التحتية واللوجستيات، وعليه، فإن تطوير مشاريع استراتيجية كبرى، وفي مقدمتها تنفيذ مشروع خطوط الأنابيب عبر الربع الخالي و إنشاء قناة مائية تربط مناطق الإنتاج في السعودية ودول الخليج العربي بالموانئ البحرية في حضرموت على بحر العرب ، يشكل خياراً استراتيجياً ذا أبعاد اقتصادية وأمنية وقومية، من شأنه إعادة رسم خريطة تدفقات الطاقة والتجارة في المنطقة

ومما سبق يتضح أن التحولات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط قد وضعت المنطقة أمام مفترق طرق تاريخي بين الانزلاق إلى صراعات مفتوحة أو إعادة بناء منظومة توازن إقليمي أكثر استقرارًا، بقيادة المملكة العربية السعودية، بقيادة سمو الأمير الشاب مُحَمَّد بن سلمان بن عبدالعزيز ال سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ، بوصفها نموذجًا لقيادة استراتيجية واعية نجحت في إدارة التوازنات الدقيقة، وتجنب الانخراط المباشر في دوامات التصعيد، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مصالحها الوطنية وأمنها القومي.

لقد جسّدت هذه القيادة نهجًا يقوم على مزيج من الحزم والمرونة، حيث تم توظيف أدوات القوة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لاحتواء التوترات، ومنع تحولها إلى مواجهات شاملة، وهو ما انعكس إيجابًا على استقرار المملكة ودول الخليج العربية، التي أظهرت بدورها درجة عالية من التماسك والتنسيق الاستراتيجي في مواجهة التحديات الإقليمية، ويؤكد هذا التوجه أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تعد مجرد أطراف متأثرة بالأزمات، بل فاعلًا رئيسيًا في إعادة تشكيل معادلات الاستقرار الإقليمي.

ومن جهة أخرى، تبرز هذه الأزمة والحرب حقيقة استراتيجية مفادها أن تحقيق أمن واستقرار شبه الجزيرة العربية يظل ناقصًا دون معالجة جذرية للوضع في اليمن، فاليمن، بما يمتلكه من موقع جغرافي حيوي يطل على أهم الممرات البحرية العالمية، يمثل عمقًا استراتيجيًا لا يمكن فصله عن منظومة الأمن الخليجي. وعليه، فإن إدماج اليمن في المنظومة الخليجية — أمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا — لم يعد خيارًا سياسيًا مؤجلًا، بل ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات الاستقرار الإقليمي ومقتضيات الأمن الجماعي.

إن هذا الإدماج، إذا ما تم وفق رؤية مرحلية مدروسة، يمكن أن يحول اليمن من بؤرة هشاشة إلى ركيزة استقرار، ومن مصدر تهديد إلى شريك فاعل في حماية المصالح الإقليمية والدولية، خاصة في مجالات أمن الملاحة والطاقة والتجارة العالمية، كما أنه سيسهم في إعادة بناء الدولة اليمنية على أسس مؤسسية حديثة، ويعزز من فرص التنمية المستدامة، بما ينعكس إيجابًا على مجمل البيئة الاستراتيجية في المنطقة.

لذا فالمتغيرات في المشهد الإقليمي والدولي يثبت إن المستقبل الإقليمي يتجه نحو معادلة جديدة قوامها قيادة سعودية متزنة، وتماسك خليجي متصاعد، وانخراط يمني تدريجي في هذه المنظومة، وهي معادلة، إن

كُتب لها النجاح، ستؤسس لمرحلة تاريخية عنوانها الاستقرار والتنمية، وتعيد صياغة دور المنطقة كفاعل مؤثر في النظام الدولي ، لا كساحة للصراعات **و**بقيادة سعودية.

التوصيات

١- دعم وتعزيز الدور القيادي للمملكة العربية السعودية في صياغة منظومة إقليمية جديدة تقوم على التكامل الاقتصادي والأمني بين اليمن ودول الخليج، بما يعزز الاستقرار وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

٢- تطوير منظومة متكاملة لنقل وتجارة الطاقة عبر إنشاء شبكات خطوط أنابيب عبر الربع الخالي باتجاه سواحل حضرموت على البحر العربي ، مع دراسة إنشاء قناة مائية تدريجية لتأمين مسارات تصدير استراتيجية بديلة ، بما يخدم المصالح الاستراتيجية طويلة المدى.

٣- تطوير منظومة دفاع عربي إقليمي مشترك بقيادة سعودية لحماية الممرات البحرية الاستراتيجية في البحر الأحمر وباب المندب، وتحويلها إلى فضاء تعاون أمني واقتصادي بدلاً من بؤرة صراع.

٤- دمج اليمن في المشاريع الإقليمية الكبرى عبر تطوير البنية التحتية وربطها بممرات الطاقة والموانئ الخليجية، بما يعزز التكامل الاقتصادي والأمني.

٥- تعزيز استقرار اليمن وانهاء الانقلاب الحوثي وإحلال السلام ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الخليجي، وتعزيز اندماجه التدريجي في الاقتصاد الإقليمي.

٦- تحويل حضرموت إلى مركز إقليمي وعالمي للطاقة واللوجستيات البحرية عبر تطوير الموانئ والمناطق الاقتصادية وربطها بسلاسل الإمداد الإقليمية والدولية.

٧- إشراك الصناديق الاستثمارية السيادية في دول الخليج العربي وفي مقدمتها صندوق الاستثمارات العامة السعودي ، في تمويل مشروع خط الانابيب والقناة المائية ، وتبني مشاريع الطاقة والبنية التحتية والنقل، بما يضمن استدامة التمويل وتسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

٨- وضع منظومة أمنية متقدمة لحماية البنى التحتية الحيوية، وتطوير الحوكمة والشفافية لضمان بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

٩- إنشاء محور اقتصادي وأمني متكامل يمتد من الخليج إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي بقيادة المملكة العربية السعودية، لإعادة صياغة النظام الإقليمي وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

١٠- تعزيز الدور الجيوسياسي للتعاون والشراكة السعودية واليمنية وإبرازه كفاعل أساسي في التوازنات الإقليمية.

المراجع

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠١٥) .التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية. نيويورك: الأمم المتحدة.
- الجزيرة. (٢٠٢٦). مضيق هرمز: صمام النفط الرئيس في العالم. تم الاسترجاع من: /https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2026/2/8
- العربي الجديد.(٢٠١٦) .تحرير حضرموت يحبي أنبوب النفط الخليجي والتخلي عن "هرمز". تم الاسترجاع من: https://www.alaraby.co.uk /
- الذهب، علي. (٢٠٢١) . التهديدات الأمنية غير التقليدية غربي المحيط الهندي وخليج عدن. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- حوات، محمد علي. (١٩٩٦). مضيق باب المندب وأهميته الاستراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- حمران، محمد علي أحمد. (٢٠٢٣، سبتمبر) .أحقية اليمن التاريخية في السيطرة الجيوستراتيجية البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- جابر، عبدالعزيز صالح. (٢٠٢٥) . من المساعدات إلى الشراكة والاستثمار: قراءة في صياغة العلاقة الاقتصادية بين اليمن والسعودية ودول الخليج العربي. المكلا:حضرموت، منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان.
- شبكة النبأ المعلوماتية. (٢٠٢٦). أمن الطاقة العالمي والتداعيات الاقتصادية للمواجهة الشاملة في مضيق هرمز. تم الاسترجاع من: https://annabaa.org/arabic/economicreports/45430
- سكاي نيوز عربية، (٢٠٢٦). لماذا يعد مضيق هرمز شريان الطاقة العالمي. تم الاسترجاع من: -https://www.skynewsarabia.com/world/1856297
- مجموعة مؤلفين (تحرير: محمد قبلان). (٢٠٢٣). الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مركز أبعاد للدراسات والبحوث. (٢٠٢٠). حضرموت: تقاطع المصالح وتضارب الأجندات.
- مركز حضرموت للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢١) .حضرموت: الموقع الاستراتيجي وإمكانات التنمية.
- مركز المخا للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٦) .نهاية التوازنات الرمادية: شرق اليمن، ضرورات الأمن السعودي ووحدة اليمن

الباحث في سطور:

الدكتور عبدالعزيز صالح سعيد جابر باحث في الإعلام السياسي، يجمع بين التأصيل العلمي والخبرة التنفيذية في الإعلام الحكومي والإدارة العامة.

يركّز في أبحاثه على دور الإعلام في صناعة الرأي العام، وإدارة السرديات السياسية، والاتصال الحكومي في أوقات الأزمات.

ينطلق في أبحاثه من مقاربة علمية تربط بين نظريات الاتصال، والتربية الإعلامية، وبناء الوعي المجتمعي.

يهتم بدراسة الحوكمة الإعلامية وإدارة الأزمات إعلاميًا واستراتيجيات الاتصال الحكومي، وبناء الثقة المؤسسية عبر الإعلام.

له إسهامات فكرية وتحليلية في قضايا الإعلام السياسي، والتربية الإعلامية، والاتصال الاستراتيجي، وصياغة السياسات الإعلامية في السياقات الوطنية والإقليمية.